توقعات بتحقيق الحساب الرأسمالي والمالي فائضا يصل إلى ١٥,٦ مليار ريال

كتب / علي البشيري

توقع تقرير حكومي أن يحقق الحساب الرأسمالي والمالي فائضا بنحو ١٥,٦ مليار ريال في العام ٢٠١٠ مقابل عجز بلغ ٦٢٤,٣ مليار ريال وبنسبة ١,٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م .

وبين التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن فائض الحساب الرأسمالي والمالي حقق خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، نمواً كبيراً وصل في المتوسط إلى ٧١٪، وهو ما يمثل في المتوسط ٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة .

وأرجع التقرير ذلك إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ارتفعت من ١٨٢,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٧ إلى ٣١٠,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٧٠,٣٪ بالإضافة إلى تزايد المسحوبات والقروض الحكومية خلال نفس الفترة.

وقدر أن يكون متوسط إجمالي فائض الحساب الرأسمالي خلال سنوات الخطة حوالي ١٥١,٤ مليار ريال وهو ما يمثل ٢,٨٤٪ كمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة ب٤,٩٢ ٪ في المتوسط مستهدفا بالخطة .

ولفت الى أن اختلال ميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠١٠ كان ناتجا عن التقلبات التي شهدها الحساب الجاري والتي ترجع بدورها إلى عدد من الأسباب أهمها الأسباب الهيكلية المتعلقة بالبنيان الاقتصادي الكلي وبالذات اختلال هيكل التجارة الخارجية (تركز الصادرات- تركز أسواق التصدير- شمول الواردات معظم الاحتياجات الاستهلاكية و الإنتاجية) ، إضافة إلى ضعف القدرة الإنتاجية وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ، وتواضع الأساليب الفنية واعتماد الاقتصاد اليمني على النفط .والتقلبات في أسعار العديد من السلع والخدمات في الأسواق العالمية ، والتقلبات الاقتصادية التي أصابت النظام الاقتصادي العالمي.

الجهاز المركزي للإحصاء يطور إحصاءات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

كتب/ احمد الطيار

يعمل الجهاز المركزي للإحصاء حاليا على تطوير إحصاءات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك اليمني باعتبار إحصاءات وأدلة الأسعار من أهم المؤشرات الاقتصادية والمستخدمة في مجالات واسعة للاقتصاد القومي .

وبين مصطفى محمود الزنداني – مدير عام الترويج والنشر بالجهاز المركزي للإحصاء أن تطوير إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية تنبع من الحاجة الملحة إلى توفير بيانات دقيقة تسهم في عملية التخطيط السليم والتنبؤات المستقبلية والتي تستدعي وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للجمهورية اليمنية.

منوها بان قيادة الجهاز المركزي للإحصاء سعت إلى إيجاد سلة سلع معيارية للمستهلك لدراستها بالنسبة للأهمية النسبية التي تمثلها نفقات المستهلك لهذه السلة سواءً على مجموعات الفرعية أو الرئيسية بالإضافة إلى نفقات السلعة والاطلاع على تغيرات أسعارها على فترات منتظمة و من اجل توفير الإطار المناسب للسلع والخدمات التي تمثل بمجموعات أساس النظام الأسعار والأرقام القياسية.

مشيرا إلى انه تم توفير الإطار من نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ م وتثبيت مجموعات رئيسية من السلع والخدمات لتكون بمجموعاتها سلة المستهلك وجاري عمل تحديثات الأرقام القياسية بالاعتماد على السلة المحدثة وإصدارها رسمياً من بدايته العام ٢٠١٠ م .

مضيفا :وإدراكا لأهمية تطوير آلية جمع الأسعار وتحديثها عمل الجهاز المركزي على تحديث قائمة السلع والخدمات التفصيلية وتم تحديث سلة المستهلك التفصيلية خلال العام ٢٠٠٩م وتم إضافة مجموعة من السلع والخدمات التي مثله وزناً ترجيحياً عالياً في أنفاق الأسر عليها من واقع نتائج مسح ميزانية الأسرة كما عمل على إنشاء قاعدة بيانات لإحصاءات الأسعار وتصميم برنامج آلي قادر على إنشاء تقارير يمكن من خلالها تركيب الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وإيجاد متوسطات الأسعار ومعرفة العديد من المؤشرات الأخرى .

لافتا إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء يسعى إلى زيادة الثقة لدى مستخدمي البيانات الإحصائية بتوفير مؤشرات لإحصاءات الأسعار كفيلة بدراسة الوضع الاقتصادي المُعاش كونها تعمل وفق المعايير الدولية وذلك ما تضمنه تقرير بعثة صندوق النقد الدولي .

ارتفاع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول تجمع صنعاء إلى ٣٦ مليار ريال

كشفت بيانات رسمية أولية عن ارتفاع حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول تجمع صنعاء إلى ٣٦,٦٢ مليار ريال العام الماضي٢٠١٠م ليحقق متوسط زيادة سنوية قدرها ١٠,٦٢٪ خلال السنوات الماضية، كما ارتفعت حجم الصادرات اليمنية إلى دول التجمع من ٩,٤٣ مليار ريال عام ٢٠٠٥م إلى ٢١,٩ مليار ريال العام الماضي٢٠١٠م مقارنة مع ١٨,٢٨ مليار ريال العام ٢٠٠٩م وبذلك حققت الصادرات السلعية متوسط معدل زيادة قدرها ١٩,١٣٪ وبمتوسط زيادة قدرها ٤,١٣٪ عن المتوقع

مشيرة إلى ارتفاع حجم الواردات من دول تجمع صنعاء من ١٣,٦٢ مليار ريال عام ٢٠٠٥إلى إلى ١٥,٥٧ مليار ريال للعام ٢٠١٠م مقارنة مع ١٢,٩٤ مليار ريال العام ٢٠٠٩م وبذلك حققت الواردات السلعية من دول تجمع صنعاء متوسط معدل زيادة سنوية قدرها ٥,١٥٪.

تأهيل ٢٧ نحالا بمحافظات عدن ولحج والضالع وأبين

عدن/سبأ

● اختتمت أمس بعدن دورة تدريبية لـ ٢٧ من المشتغلين في تربية النحل في محافظات عدن، لحج، أبين، والضالع.

تعرف المشاركون في الدورة التي نظمها على مدى أربعة أيام مشروع تربية النحل بوزارة الزراعة بالتعاون مع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، وكلية الزراعة جامعة عدن على الطرق الحديثة في تربية النحل وكيفية الحفاظ عليها، وطرق تكاثرها خاصة المناطق الجبلية والمناطق التي تتوفر فيها اشجار السدر، والزهور، والمسكيت.

وخلال الدورة تم توزيع صناديق خاصة لتربية النحل وجمع الإنتاج من مادة العسل من الاجباح وتسويقها.

تأهيل (٥٠) متدرباً في إدارة المشاريع الصغيرة بذمار

«الثورة»/ذمار/رشاد الجمالي

□ تقام غداً الاثنين بمحافظة ذمار الدورة التدريبية في دبلوم المشاريع الصغيرة، التي تنظمها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بمشاركة (٥٠) متدرباً من أصحاب المنشآت الصغيرة وتستمر أربعة عشر يوماً.

أوضح ذلك لـ «الثورة» الأخ معاذ المليكي، مدير التسويق والعلاقات بمركز سيبدز، المنسق العام للدورة، مشيراً إلى أهمية هذه الدورة التي تهدف إلى غرس روح المهنية وتنميتها وتشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة للارتقاء بالمهنية في المحافظة.

ونوه المليكي بأن برنامج سيبدز يعمل على تحسين أداء المنشآت الصغيرة، حيث يجعلها أكثر فاعلية من خلال التدريب والتأهيل، مؤكداً أن وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر تساعد في الحصول على تمويلات لإقامة الأنشطة المدرة للدخل وخلق فرص عمل جديدة لتنشيط حركة السوق من خلال تدوير الأموال للتخفيف من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ارتفاع مساهمة القطاع الخاص إلى ٥٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي

كتب /علي محمد

ارتفعت الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص إلى ٥٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٩م.

وبحسب تقرير حكومي فانه على الرغم من إيلاء الخطط الخمسية المتعاقبة اهتماماً كبيراً بزيادة دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية اليمنية، وتهيئة المناخ الملائم لتوسيع أنشطته الإنتاجية وتنويع استثماراته، وتبني الحكومات المتعاقبة لمجموعة من السياسات والإجراءات والمشاريع المحفزة لزيادة أنشطة القطاع الخاص، إلا أن البيانات الإحصائية تشير إلى تغير.

محدود في مساهمة القطاع الخاص في تركيب الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص إلى ٥٤٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩م من الخطة الخمسية الثالثة مقارنة بحوالي ٥٣,٧٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمتوسط فترة الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥م.

ولفت التقرير الصادرعن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الى ضعف ديناميكية القطاع الخاص واستمرار وجود المعوقات التي تحد من نموه ، الجدير بالذكر أن إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي يتجاوز النسبة المشار إليها أعلاه إذا أخذنا في الاعتبار أن الناتج النفطي لايعتبر كله قطاعا حكوميا وخاصة نصيب الشركات النفطية الذي يندرج في إطار القطاع الخاص الأجنبي ،وبالتالي فانه من الأهمية بمكان إعادة النظر في منهجية الاحتساب ،ومع ذلك فان القطاع الخاص المحلي بحاجة إلى تعزيز دورة بصورة اكبر في توليد الناتج المحلي فضلا عن تطوير قدراته وإمكاناته الذاتية.

وقد بدأت عملية التحول في مسار التنمية وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدور أكبر في إدارة النشاط الاقتصادي وتوسيع استثماراته وطاقاته الأنتاجيه والاستثمارية. منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام١٩٩٥ حيث أجريت إصلاحات هيكلية واسعة في منظومة التشريعات والقوانين المالية والضريبية وفي قوانين النظام المصرفي وقوانين الاستثمار والجمارك تمهيداً لتوفير بنية تحتية متكاملة للاستثمار الخاص وبيئة استثمارية.

ملائمة لمنشآت الأعمال تتواكب مع دوره الجديد وما سيشهده من تطور محتمل في السنوات القادمة. كما تم إعادة النظر في بعض التشريعات الضريبية والإدارية بحيث تتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية حيث عمدت إلى تعديل بعض القوانين وبالأخص قانون الاستثمار وقانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات، قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، قانون العمل ، وقانون السجل التجاري. من ناحية ثانية شملت الإصلاحات المؤسسية استكمال الأطر المؤسسية التي تساهم في رفع أداء القطاع الخاص والإشراف عليه وتنمية العديد من القطاعات الاقتصادية حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات العامة الداعمة للقطاع الخاص ومنها (الهيئة العامة للاستثمار من أجل تبسيط إجراءات الاستثمار وخدمة المستثمرين وكذلك الهيئة العامة للمناطق الحرة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات). وبناء على ما سبق فإن من شأن هذه الإصلاحات زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارية والتصديرية للقطاع الخاص.

سعر المتر المربع يتجاوز ٢٢ ألف دولار

نيويورك وهونغ كونغ وزيوريخ تضم أغلى الشوارع التجارية في العالم

زيوريخ – أ.ف.ب

تضم نيويورك وهونغ كونغ وزيوريخ أغلى الشوارع التجارية من حيث سعر المتر المربع فيها وقد استفادت عاصمة سويسرا الاقتصادية من تحسن سعر صرف الفرنك السويسري لتحتل المرتبة الثالثة في التنصيف في العام ٢٠١٠م حسب ما أظهرت دراسة جديدة.

وحافظت الجادة الخامسة الشهيرة في نيويورك على لقبها مع سعر إيجار للمتر المربع قدره ١٦,٢٥٧ ألف يورو (٢٢,٣٨ ألف دولار) على ما أفاد المستشارون العقاريون المتخصصون في شركة "لوكيشن غروب" في الدراسة.

واحتلت هونغ كونغ مع جادة "كوزواي باي" (١٤,٦٢ ألف يورو للمتر المربع) المرتبة الثانية، فيما احتلت زيوريخ مع جادة بانهوفشتراسي (٧,٧١١ ألف يورو للمتر المربع) المرتبة الثالثة في التصنيف.

وشدد خبراء عقاريون سويسريون على أن "العام ٢٠١٠ تميز بتفاؤل سليم ونمو مضبوط"، مضيفين أن بيع المساحات العقارية "كان يخضع لتقييم صحيح" خلافا للسنوات السابقة.

في سويسرا أدى تحسن سعر صرف العملة المحلية في مقابل العملات الرئيسية الأخرى إلى انتقال جادة بانهوفشتراسي من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثالثة متقدمة على حي جينزا الراقي في طوكيو (٧,٣٤٥ ألف يورو) وبيو بوند ستريت في لندن (٦,٩٦٥ ألف يورو) والشانزليزيه في باريس (٦,٨ ألف يورو).

وقالت "لوكيشن غروب" إن التجار يعوضون السعر المرتفع للإيجارات من خلال العائدات التي يسجلونها في هذه الشوارع الراقية التي تشهد حركة كبيرة.

وأوضح الخبراء أن جادة بانهو فشتراسي في زيوريخ تستفيد من كون "التجار يحققون فيها أفضل أرقام الأعمال في المتر المربع في العالم مع حوالي ٥٠ ألف فرنك فرنسي (حوالي ٣٨٨٠٠ يورو) من المبيعات في المتر المربع. (اليورو يعادل ١,٣٧٦ دولارا)

مطالبات بإدخال تعديلات موسعة على الميثاق الاقتصادي الاوروبي

برلين/

اعتبر المجلس الاقتصادي لحزب المستشارة الالمانية انجيلا ميركل مبادرتها والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بشأن إنشاء ميثاق اقتصادي لأوروبا غير كاف، ورغم ترحيب كورت لاوك، رئيس المجلس، بالمبادرة أمس معتبرا إياها نقطة تحول كبيرة طال انتظارها إلا أنه طالب باعتماد عدد من التعديلات على هذه المبادرة.

وكان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي وافقوا امس الأول على اقتراحات ميركل بشأن تعزيز التعاون بين دول منطقة اليورو فيما يتعلق بالمعاشات والضرائب والاجور.

ورأى لاوك أن اعتماد انظمة بنكية أوروبية موحدة للتغلب على الأزمات الوطنية على غرار الهيئة الالمانية للاشراف على البنوك أمر مجدٍ ولكنه غير كاف لتهدئة الأسواق.

ارتفاع المصارف المنهارة في امريكا خلال العام الحالي

واشنطن /سبأ

ارتفع عدد المصارف التي انهارت في الولايات المتحدة منذ بداية العام الحالي إلى ١٣ مصرفا بعدما قامت السلطات الأمريكية امس بإغلاق مصرفين في ولاية جورجيا .

وفي ٢٠١٠م انهار ١٥٧مصرفا في اعقاب انهيار ١٤٠ مصرفا في ٢٠٠٩م وغالبية المصارف المنهارة من المؤسسات الاصغر حجما التي تقل قيمة اصولها عن مليار دولار لأن المصارف الضخمة تعافت بشكل أسرع من آثار الازمة المالية التي استمرت من ٢٠٠٧م إلى ٢٠٠٩م والمصرفان اللذان اغلقا هما أمريكان تراست اوف روسويل وتبلغ قيمة اصوله حوالي ٢٣٨,٢مليون دولار ومصرف نورث جورجيا بنك اوف واتكينسفيل بأصول قيمتها ١٥٣,٢مليون دولار.